

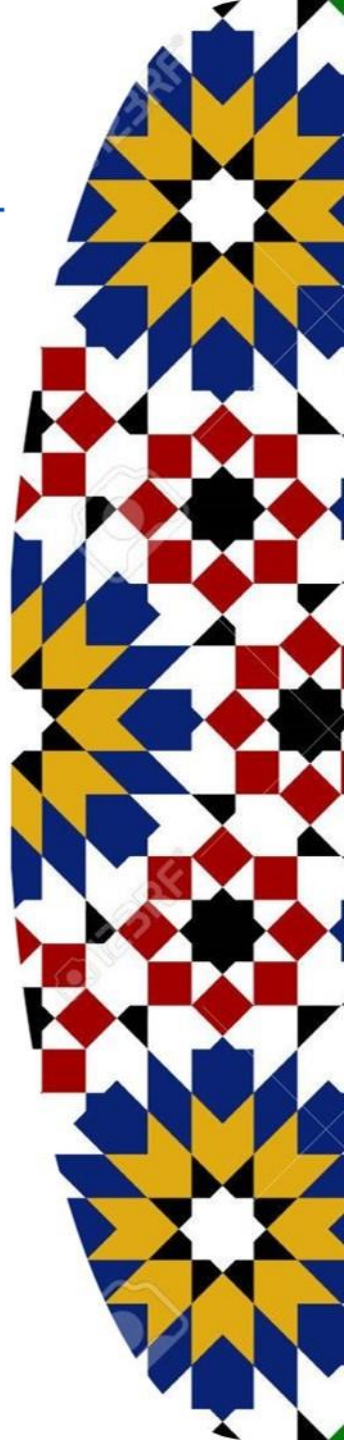


إحصاءات ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي للمغرب

الاجتماع الخامس للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات"

أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة
8-7 نونبر 2018

كريم الحوزي
رئيس مصلحة الاستثمارات
مكتب الصرف - المغرب -



محاوَر العَرَض

1. تقديم المفاهيم المرتبطة بالحسابات الخارجية
2. تجربة المغرب في إعداد الحسابات الخارجية
3. طريقة إعداد المغرب لميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي
4. أرقام بيانات القطاع الخارجي للمغرب متم يونيو 2018
5. تحديات و آفاق اعداد ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي بالمغرب

1. تقديم المفاهيم المرتبطة بالحسابات الخارجية

تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة معينة، سواء كان هناك أداء أم لا، أو ان هذا الأداء تم تأجيله. و يتألف من حساب السلع و الخدمات و حساب الدخل الأولي، و حساب الدخل الثانوي، و الحساب الرأسمالي وكذا الحساب المالي.

و يرتكز ميزان المدفوعات على نظام القيد المزدوج الذي يقتضي، بالنسبة لكل معاملة، قيدان : قيد دائن و قيد مدين، على أن يكون مجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينية، مع الأخذ بعين الاعتبار صافي السهو و الخطأ.

و على غرار باقي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فإن المغرب يعد ميزان مدفوعاته طبقاً لتوصيات هذه المؤسسة.

تعريف وضع الاستثمار الدولي

وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما و التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، و التزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى.

صافي وضع الاستثمار الدولي لاقتصاد ما يحتسب الفرق بين الأصول المالية الخارجية و نظيرتها على مستوى الخصوم. هذا الفرق يمكن أن يكون موجبا و يمكن أن يكون سالبا.

بالنسبة لدولة المغرب، كان بيان وضع الاستثمار الدولي سنويا إلى حدود سنة 2014 حيث أصبح ينشر بوتيرة ربع سنوية.

أهمية ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي

تمكن دراسة و تحليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي من :

- ✓ الوقوف على مكان قوة أو ضعف اقتصاد بلد ما بالمقارنة مع محيطه الخارجي.
- ✓ التوفر على أداة هامة تساعد السلطات العمومية على تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية كتحديد معالم سياسة التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و ذلك استنادا لدراسة بنية و هيكل مكونات الحسابات الخارجية.
- ✓ قياس درجة اندماج اقتصاد ما في محيطه الخارجي
- ✓ تتبع توازنات الاقتصادات الدولية في ما بينها للتنبؤ بمكان الهشاشة و تفادي الأزمات الاقتصادية
- ✓ تمكين المنظمات الدولية و كذا المستثمرين من تقييم دقيق لوضع اقتصاد ما في علاقته مع محيطه الخارجي و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي.

2. تجربة المغرب في إعداد الحسابات الخارجية

التعريف بمؤسسة مكتب الصرف

مكتب الصرف هو مؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية و استقلال مالي تعمل تحت وصاية وزارة الاقتصاد والمالية وتضطلع بدور حيوي في الاقتصاد الوطني متمثل في :

1- السهر على إعداد وتطبيق قانون الصرف و تطويره وفقا لاختيارات الدولة في مجال السياسة الاقتصادية من جهة واستجابة لمتطلبات تحرير الاقتصاد الوطني التي يفرضها المناخ الدولي من جهة اخرى ؛

2- إعداد و نشر الإحصاءات المتعلقة بالمبادلات الخارجية: **الميزان التجاري، ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي.**

وتتيح هذه الإحصائيات التي تكتسي أهمية قصوى مد السلطات النقدية والاقتصادية الوطنية بالمعلومات اللازمة للإشراف على إدارة السياسة الاقتصادية للبلاد. وفي هذا الصدد، يسهر مكتب الصرف على الامتثال للمعايير الدولية في مجال إنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالمبادلات الخارجية، ولاسيما منها معايير الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

الإطار القانوني لإعداد و نشر إحصاءات المبادلات الخارجية

عرفت سنة 2007 صدور قانون تحت رقم 06-19 يتعلق بالتصاريح الإحصائية لأجل إعداد معطيات المبادلات الخارجية وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للمغرب.

هذا القانون و النصوص التنظيمية المصاحبة له يدعم الدور الإحصائي لمكتب الصرف ويوفر له الحجية القانونية للقيام بالمهمة الإحصائية المنوطة به.

أهم مضامين الإطار القانوني

- تأطير التزامات المقيمين بالتصريح لمكتب الصرف بمعاملاتهم مع غير المقيمين؛
- تحديد الملزمين بالتصريح : المؤسسات البنكية، المؤسسات المخول لها القيام بعمليات الصرف، البنوك المتمركزة في المناطق الحرة و كذا الفاعلين الاقتصاديين؛
- تحديد المعاملات المصرح بها: المعاملات التجارية والمالية مع غير المقيمين؛
- تحديد مخالفات قانون التصاريح والعقوبات المترتبة عنها: عدم الإبلاغ والتصريح، التحريف، أو عدم التقيد بنماذج التصاريح الإحصائية.
- تفويض مكتب الصرف لإجراء الاستبيانات و المسوحات الإحصائية مباشرة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

وبالتالي، فإن مكتب الصرف يتوفر على أساس قانوني يعطيه صفة المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن إنتاج ونشر إحصاءات التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي.

الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد و نشر البيانات

دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي :

يعد المغرب البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاع الخارجي طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي في هذا الصدد.

فانطلاقا من سنة 1995، شرع مكتب الصرف في إعداد ميزان المدفوعات وفقا للمعايير المدرجة في الطبعة الخامسة للدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 1993.

و في إطار الجهود المبذولة من طرف مكتب الصرف لتطوير النظام الإحصائي الخاص بالمبادلات مع الخارج و ملاءمته للمعايير الدولية، تم الشروع، ابتداءا من سنة 2014، في إعداد ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي وفقا لمعايير الطبعة السادسة للدليل الحديث الصادر سنة 2009.

الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد و نشر البيانات

المعيار الخاص لنشر البيانات SDDS:

ابتداء من تاريخ 15 ديسمبر 2005، انضم المغرب إلى المعيار الخاص لنشر البيانات لصندوق النقد الدولي.

ويعتبر هذا المعيار إطارا مرجعيا لجمع وتطوير الإحصاءات وإنتاج البيانات ونشرها عبر الحرص على التقيد بشروط معينة بالنسبة لنطاق التغطية، الدورية، الحداثة و كذا موضوعية و جودة البيانات المتاحة للعموم.

يدعو المعيار الخاص لنشر البيانات الخاصة إلى إعلان جدول نشر مسبق. وفي هذا السياق، يتضمن الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف المواعيد النهائية لتوزيع بيانات تجارة السلع، ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي.

أنواع البيانات	لجهة المسؤولة عن إنتاج البيانات	الجهة المسؤولة عن النشر	دورية النشر	تاريخ النشر
ميزان المدفوعات	مكتب الصرف	مكتب الصرف	فصلي (ربع سنوي)	90 يوم بعد نهاية الفصل
تجارة السلع	مكتب الصرف	مكتب الصرف	شهري	30 يوم بعد نهاية الشهر
وضع الاستثمار الدولي	مكتب الصرف	مكتب الصرف	فصلي (ربع سنوي)	90 يوم بعد نهاية الفصل

3. طريقة إعداد المغرب لميزان المدفوعات و وضع

الاستثمار الدولي

تبويب مكونات ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي

(وفقا للطبعة السادسة للدليل)

يتكون ميزان المدفوعات من التدفقات المناسبة للفئات التالية :

- الحساب الجاري : السلع، الخدمات، الدخل الأولي و الدخل الثانوي

- الحساب الرأسمالي

- الحساب المالي : الاستثمار المباشر، استثمار الحافطة، المشتقات المالية (عدا الاحتياطات)، استثمارات أخرى و الأصول الاحتياطية

أما وضع الاستثمار الدولي، فيسجل أرصدة مكونات الحساب المالي و التي تأخذ بعين الاعتبار في إعدادها التغيرات الأخرى في الحجم و إعادة التقييم.

مصادر البيانات في تجميع فئات ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي

بالنسبة **للبيانات السلعية**، المصدر الرئيسي هو التصريحات الجمركية الصادرة عن إدارة الجمارك والتي يتم إرسالها بوتيرة يومية لمكتب الصرف عن طريق خط شبكات معلوماتية يربط بين المؤسسات ويتم استكمال التصاريح الجمركية ببعض الاستبيانات لدى الشركات الكبرى التي تستفيد من تبسيط المساطير الجمركية. أما بالنسبة لصادرات من السلع قيد المتاجرة فمصدر البيانات هو تصريحات التحويلات البنكية.

في ما يخص بيانات **الخدمات**، المصدر الأساسي الحالي هو "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" التي يتم تكميلها و /أو مقارنتها بالتصريحات المباشرة للفاعلين الاقتصاديين وبعض المعطيات من مصادر إدارية. و لكن مؤخرا تم إطلاق استبيان فصلي تجريبي لتجميع بيانات تجارة الخدمات مباشرة لدى الفاعلين الاقتصاديين سيتم اعتماد نتائجه النهائية عن ما قريب.

أما بخصوص بيانات **الدخل الأولى و الدخل الثانوي**، المصدر الأساسي هو "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" التي يتم تكميلها و /أو مقارنتها بالتصريحات المباشرة للفاعلين الاقتصاديين للقطاع العام والخاص وبعض الإدارات.

مصادر البيانات في تجميع فئات ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي

بالنسبة لتدفقات **الحساب المالي**، يتم الاعتماد بالأساس على المعطيات التي يتم تجميعها لدى البنوك في إطار "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" كما يتم استكمالها بالاستبيانات الإحصائية وبالمعطيات المتحصلة من طرف بعض الإدارات بالإضافة إلى الإحصائيات المالية والنقدية التي يقوم البنك المركزي بإعدادها.

وضع الاستثمار الدولي:

أما بخصوص **أرصدة الحساب المالي** المدرجة في **وضع الاستثمار الدولي**، فيتم الاعتماد على منهجية تراكم التدفقات المسجلة في ميزان المدفوعات بالنسبة لخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر واستعمال الاستبيانات من أجل إعداد أرصدة أصول الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك لإعداد أرصدة أصول وخصوم الاستثمارات الحافظة، وذلك فيما يتعلق بالشركات غير المتداولة في سوق القيم.

أما بالنسبة للاستثمارات المباشرة والحافظة في الأسهم المتداولة في البورصة، فيتم إعداد أرصدها من خلال البيانات المتوفرة لدى الهيئة المشرفة على سوق القيم.

فما يتعلق بالأصول الاحتياطية وأرصدة الاستثمارات الأخرى، فيتم استعمال الإحصائيات المالية والنقدية الصادرة عن البنك المركزي، المعطيات المتوفرة لدى مديرية الخزينة بوزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للدين الخارجي العمومي بالإضافة إلى الاستبيانات الموجهة إلى الشركات بالنسبة للدين الخارجي الخاص و الائتمانات التجارية. كما يوجد استبيان خاص موجه للمؤسسات البنكية يخص المشتقات المالية.

اعتماد الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي

لماذا طبعة جديدة؟

- يراعي الدليل الجديد التطورات التي حدثت على مستوى العولمة كالاتحادات النقدية و العمليات الإنتاجية عبر الحدود و هياكل الشركات الدولية المعقدة.
- جاء الدليل الجديد لدعم الاتساق و الروابط بين الإحصاءات الاقتصادية الكلية و خصوصا مع تحديث نظام الحسابات القومية سنة 2008 و دليلي مالية الحكومة و الإحصاءات النقدية و المالية.
- يولي الدليل الجديد اهتماما أكبر لوضع الاستثمار الدولي و اعتماد منهج الميزانيات العمومية لدراسة مواطن التعرض للخطر و تفادي الأزمات الاقتصادية الدولية.
- يراعي الدليل الجديد التطورات على مستوى الأسواق المالية كتطور المشتقات المالية و عمليات التوريق و الكيانات ذات الغرض الخاص.

اعتماد الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي

تجربة المغرب في تطبيق مستجدات الطبعة السادسة من الدليل (بعض الأمثلة) :

- تحديث تعريف مفهوم **الإقامة** الذي أضحى أكثر ارتباطا بمفهوم مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب.
- على مستوى تجارة **السلع**، تم النص على أن السلع قيد المتاجرة أصبحت تسجل في تجارة السلع بدل الخدمات.
- على مستوى تجارة **الخدمات**، فقد تم اعتماد 12 فئة من الخدمات بدل 7 في الطبعة السابقة، كما تم الإدراج داخل فئة الخدمات لخدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة للغير و كذا خدمات الصيانة و الإصلاح و رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.
- في ما يخص **الحساب المالي**، فقد أصبح القيد على أساس صاف في العمليات المسجلة كما تم إدراج الائتمانات التجارية بين المنتسبين ضمن فئة الاستثمارات المباشرة و عمليات التمويل بالسندات ضمن استثمارات الحافظة.
- و تجدر الإشارة الى أنه تم خلق فئة وظيفية جديدة و هي فئة **المشتقات المالية**، و التي شرع المغرب في إعداد بياناتها و نشرها اعتمادا على استبيان فصلي موجه للمؤسسات البنكية التي تصرح بعملياتها الذاتية لتغطية المخاطر أو عمليات زبنائها.

4. أرقام بيانات القطاع الخارجي للمغرب

متم يونيو 2018

ميزان المدفوعات
الأسدس الأول من سنة 2018*

معطيات مؤقتة (بالملايين الدرهم)			
حساب	دائن	مدين	رصيد
حساب المعاملات الجارية	202 389,9	260 638,3	-58 248,4
السلع والخدمات	120 098,7	212 613,8	-92 515,1
السلع	119 564,0	212 543,5	-92 979,5
البضائع العامة	469,7	-	+469,7
الصادرات قيد المتاجرة	65,0	70,3	-5,3
الذهب غير النقدي			
الخدمات	82 291,2	48 024,5	+34 266,7
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين	7 812,0	14,0	+7 798,0
خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر	1 490,6	388,0	+1 102,6
خدمات النقل	17 069,1	20 016,3	-2 947,2
النقل البحري	5 294,8	13 430,5	-8 135,7
النقل الجوي	9 058,2	4 798,3	+4 259,9
طرق النقل الأخرى	2 688,3	1 785,4	+902,9
خدمات البريد وحمل الرسائل	27,8	2,1	+25,7
خدمات السفر	31 472,1	8 698,0	+22 774,1
أسفار لأغراض العمل	1 416,2	823,4	+592,8
أسفار لأغراض شخصية	30 055,9	7 874,6	+22 181,3
خدمات البناء والإنشاءات	2 041,0	2 497,4	-456,4
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	652,6	293,6	+359,0
الخدمات المالية	284,0	716,9	-432,9
رسوم على استخدام الملكية الفكرية	28,7	706,3	-677,6
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	8 004,0	1 347,7	+6 656,3
خدمات الأعمال الأخرى	9 678,4	6 857,5	+2 820,9
الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	514,8	207,3	+307,5
السلع والخدمات الحكومية غير مدرجة في موضع آخر	3 243,9	6 281,5	-3 037,6
الدخل الأول	2 860,1	12 819,7	-9 959,6
دخل الاستثمارات	2 760,4	12 799,4	-10 039,0
الاستثمارات المباشرة	1 269,5	8 295,7	-7 026,2
استثمارات الحافظة	52,1	1 664,4	-1 612,3
الاستثمارات الأخرى	60,9	2 839,3	-2 778,4
الأصول الاحتياطية	1 377,9	-	+1 377,9
الدخل الأولي الأخرى	99,7	20,3	+79,4
الدخل الثانوي	38 227,1	2 773,9	+35 453,2
الدخل الثانوي العمومي	349,3	407,3	-58,0
الدخل الثانوي الخاص	37 877,8	2 366,6	+35 511,2
رصيد حساب المعاملات الجارية	243 477,1	276 231,9	-32 754,8
حساب الرأسمال	-	-	-
صافي لإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)			-32 754,8
الحساب المالي			
صافي اقتناء الأصول المالية	2 513,0	10 925,0	-8 412,0
الاستثمارات المباشرة	2 303,0	7 955,0	-5 652,0
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	210,0	2 970,0	-2 760,0
أدوات الدين			
استثمارات الحافظة	2 149,3	-1 079,0	+3 228,3
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	2 106,0	-27,6	+2 133,6
سندات الدين	43,3	-1 051,4	+1 094,7
المشتقات المالية	-904,5	-931,3	+26,8
الاستثمارات الأخرى	-6 701,6	1 775,4	-8 477,0
حصص الملكية الأخرى	138,9	-	+138,9
العملة والودائع	-8 171,8	789,0	-8 960,8
القروض	-	-480,4	+480,4
الالتزامات التجارية	1 331,3	1 466,8	-135,5
الأصول الاحتياطية	-12 993,2	-	-12 993,2
مجموع تغيرات الأصول والخصوم	-15 937,0	10 690,1	-26 627,1
صافي لإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)			-26 627,1
صافي السهو والخطأ			+6 127,7

5. تحديات و آفاق اعداد ميزان المدفوعات و وضع
الاستثمار الدولي بالمغرب

التحديات و الآفاق

لإنجاح عملية اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي و الحرص على جودة المعطيات التي يتم تجميعها من مصادر متعددة، يجد مكتب الصرف نفسه أمام مجموعة من التحديات، لعل أبرزها:

- يتطلب "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" تطويرا مستمرا من أجل الحفاظ على شموليته وأعلى نسبة ممكنة من دقة المعلومات التي يتم التصريح بها من طرف المؤسسات البنكية.
- بذل المزيد من الجهود من أجل الرفع من نسبة الإجابة بالنسبة للاستبيانات الإحصائية و الاعتماد مستقبلا على هذا المصدر من المعلومات بصفة أكبر.
- القيام بمقارنات بين مصادر متعددة للمعطيات وتعزيز التعاون مع المؤسسات التي تعد باقي المؤشرات الماكرو اقتصادية.
- توفير تداريب لفائدة البنوك من أجل حثها على تحسين جودة التصريحات الإحصائية والقيام بمهام المراقبة لديها بين الفينة والأخرى.
- تعزيز التعاون الإحصائي بين الدول العربية عبر تبادل التجارب والخبرات.

تُكْرَا عَلِي تَتَّبِعُكُمْ